

جعل انبثاق النفاس من الدم اربع اوقات في حقها وهم زمن
 النفاس الستين عدم وجوب الغضاضة ايضا في بعض مسرة
 النفاس هو عند الغضاضة ان اكثره اربعون يوما ذكره في الكنف
 بالوجود اي استغرا ما وجد من نفاس النفاس
 قال عن امر سلمة هي زوجة النبي كسبت بانها سلمة ابن
 ابي قحيم سليمان كان قبل النبي عند ابي سلمة عبد الله بن
 عبد الأسد تحلس اي تروم فقبل بعد حبروم
 الولد لا يتبين ان منه خلافا اذ ان الدم عقب الولد
 به انه لم يمتنع عليه واما الخلاف في قوله واوله فيما
 تاخر بوجه الذي كان الاولي حذو قوله فقبل اي ويقول
 واختلف في اولها اذ انا اخر الدم عن خروج الولد فقبل من
 الولادة وقيل من نزول الدم لان الشئ لم يذكر لقوله فقبل او مقابلا
 وايضا قبله وقيل قبل الطهر صديق بناظر الدم عن نزول الولد
 فيمنع ان اول النفاس من خروج الولد فيما في قوله واوله
 والبلقيني كسر الفاق كما في القاموس شبه ان بلقيني بضم الجيم
 وسكون اشارة التجنة بعد هاتون فزله بصراها
 لكن صرح المصنف فزمن النفاس من حيث المهد لان من حيث
 الحكم وزمن النفاس فيمنع من حيث الحكم والاعتقاد
 من حيث روية الدم ولم ارض حقا هذا من كلام البلقيني
 ومقتضى هذا في قول البلقيني اي قوله وزمن النفاس
 فيه انه يلزمها العتد هذا شئ تام وهو زوجي وفصلها
 واعتدوها من الصوم وظالمه في الاولي وهو الدرجة الواسية
 خصوصا مع سلامته من بغيره من الاحتكام في اولها صلا الاقوال

ثلاثة

ثلاثة ابتداه من الولادة عددا وكما الشافعي ابتداءه من الخروج
 من حيث الاحتكام النفاس واما المهد فحسب من الولادة وهذه
 الاقوال فيما اذا تاخر خروج الولد وكان سهما نفا واما اذا
 خرج الدم عقب الولد فلا خلاف فيه وينبغي على القول انه
 على الاو وجرم التجميها في زمن النفاس وبعث عليها قضا الصلوا
 في عدة النكاح وكذا على الثالث في هذه امة اي مدة
 النفاس ومقتضى قول النووي ان هذا من وجابه عن ذكر بان
 الحكم بالطلاق تكون الولادة مفضلة خروج الدم وعدم جريان
 الاحكام لغيره تحققة تامل مرحوس وهذا هو المقتضى عند
 المؤلف والذي اعتمدهم رجوا الوطني بلا غسل لان هذا حكمه
 حكم الجنابة اهل كالجانب اية كالمرة للجنب لانه يستوي فيه
 المنكر والمنث معلما اذ ان الدم الحاض والمعتد ان الولادة
 مبطلة للصوم مطلقا وبعبارة قله هذا الجمل لا يحل له ان
 الولادة مفضلة لذاتها قال المر في باب الصوم ولو ولد من
 ولم يرد ما نظر صومها كما صح في الجوع والجمعت ولا فرق بين
 ان تراه قبل خمسة عشر يوما او لاقا للمعتد بطلاق الصوم
 بالولد الحاض سواء كان لها نفاس امر لا مرد ابي الوحا
 سهل او وهذه لا تظهر الا من تحضن اكثر الحاض وتنفق اكثر
 النفاس وبالنسبة لهما لا يظهر الا من تحضن اكثر الحاض وتنفق اكثر
 هذا كان من اكل الشافعية وكان في زمن امام الحرمين وكان
 بناظره فكان اذا طلع لمناظره ليس من وجبه
 فاتفق له ذات يوم انه كان الاحتكام لغيره من غير
 برهنة وعليه مقتضى زوجته فكله السلطان في ذلك قوله

Copyrighted University